دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي: "دراسة تحليلية"

د. بلقيس غالب الشرعي
كلية التربية– جامعة السلطان قابوس

الملخص: لم تكن الشراكة المجتمعية يوماً بعيدة عن مهامها وأدوارها الحيوية داخل المجتمع إلا أن هوة عميقة تشكلت بين البيئة المدرسية والمجتمع المحلي. بموجب ذلك زادت الضغوط والأعباء التربوية والتعليمية على المدرسة كأحد المؤسسات التعليمية التي ترتبط بشكل مباشر بقضايا المجتمع ومشكلاته وتؤثر وتتأثر بالأحداث والتغيرات المعاصرة في شتى مجالات الحياة. وبالتالي أصبحت المدرسة في خضم هذه الأحداث بحاجة إلى إصلاح مستمر لتواكب التغيرات، وتؤدي الدور المناط بها. لذا فإن الدراسة الحالية تهدف إلى تعريف مفهوم الشراكة المجتمعية والإصلاح المدرسي، وتكشف عن التحديات التي يواجهها المجتمع المدرسي لإحداث الإصلاح المنشود، ثم تحديد آليات التعاون بين المجتمع والمدرسة لتحقيق هذا الإصلاح. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل جميع المنظمات والمؤسسات المجتمعية عن طريق طرح العديد من الآليات لإحداث المشاركة المجتمعية في عملية الإصلاح المدرسي في ظل توحد وانسجام ثقافي بين دور مجالس الآباء ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى من جهة ودور المدرسة من جهة أخرى.

المقدمة

تولي الحكومات والمجتمعات المعاصرة أهمية كبرى لمشاركة المؤسسات والمنظمات المجتمعية المختلفة في عملية النمو والتطور في مجالات الحياة المختلفة ومنها المجال التربوي . والمدرسة كمنظومة اجتماعية ومؤسسة تربوية، لها من الفاعلية والأهمية ما يجعل الحكومات والمجتمعات المحلية تركن إليها كاستثمار بشري وتنمية وطنية مستقبلية واعدة ولعل ذلك ما ذهب إلية ديفز Davies (2000 :64) عندما أشار إلى أن " العلاقة القائمة بين المدارس والأسر والمؤسسات والهيئات المجتمعية على اختلاف إشكالها تشكل مجموعة من مجالات التأثير

المتداخلة، وهي تمثل الوحدات الاجتماعية الأساسية الأكثر فاعلية ". وهذا بدوره ينعكس على إصلاح التعليم وجودته، حيث أن هناك العديد من التجارب التي أثبتت نجاح المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة وإتاحة الفرص الحقيقية لإفراد المجتمع و مؤسساته من أسر، ومجالس أباء، ومعلمين، وأفراد، وقيادات مجتمع، للمساهمة والمشاركة في المهام والتخطيط المدرسي.

ومن التجارب العربية الرائدة في هذا المجال تجربة وزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان من حيث إشراك مجالس الآباء والأمهات في إدارة المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها (المدرسة، والولاية، والمنطقة والوزارة). فقد قامت المناطق التعليمة بتنفيذ العديد من المشاريع والتجارب التربوية التي هدفت إلى شراكة المجتمع في إدارة المؤسسات التعليمية ومنها: مشروع الهاتف التعليمي، مشروع القراءة للجميع، مشروع أيام التكافل الاجتماعي، مشروع يا أبي اهتم بي، مشروع طالب المهنة، مشروع ولاية بلا أمية، و مشروع الزيارات المسائية للمنازل.

مشكلة الدراسة

مما سبق يتضح أن الشراكة المجتمعية لم تكن يوما بعيدة عن مهامها وأدوارها الحيوية داخل المجتمع، ولكن مع تعقد الحياة الإنسانية والتغيرات الثقافية والاجتماعية والتحديات المعاصرة، من ثورة علمية وتقدم تكنولوجي... الخ تشكلت هوة عميقة بين البيئة المدرسية والمجتمع المحلي، بموجب ذلك زادت الضغوط والأعباء التربوية والتعليمية على المدرسة كأحد المؤسسات التعليمية التي ترتبط بشكل مباشر بقضايا المجتمع ومشكلاته و تؤثر وتتأثر بالأحداث والتغيرات المعاصرة في شتى مجالات الحياة. وبالتالي أصبحت المدرسة في خضم هذه الأحداث بحاجة إلى إصلاح مستمر لتواكب التغيرات، وتؤدي الدور المناط بها.

ولعل من الأسباب الرئيسة للأزمة التربوية هو فشل النظام الاجتماعي في معرفة كيفية ربط مؤسساته المجتمعية المختلفة الرسمية وغير الرسمية بالمتغيرات المعاصرة التي طرأت على المجتمع، مما انعكس سلباً على دور المؤسسات التربوية والتعليمية وشل حركتها في التطور

التنموي الشامل. ومن أمثلة ذلك عزوف أولياء الأمور ومجالس الإباء عن المشاركة الفاعلة، وضعف كثير من مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته في تأدية دورها الذي أصبح نمطاً تقليدياً لا يمثل أي عنصر قوة ضاغطة لتفعيل المؤسسات التربوية.

ومن هنا جاءت الدراسة الحالية تحاول الإجابة على السؤالين التاليين:

1. ما التحديات التي يواجهها المجتمع المدرسي ؟
2. ما آليات التعاون بين المجتمع والمدرسة ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوار لأساسية التي ينبغي أن يقوم بها المجتمع من اجل المشاركة الحقيقية في الإصلاح المدرسي وذلك من خلال مؤسساته المتنوعة.كما تهدف إلى التعرف على كيفية مواجهة التحديات التي يمكن أن تعيق المشاركة المجتمعية في الصلاح المدرسي وتذليل الصعاب أمام صانعي القرار وواضعي السياسات التعليمية في عملية الإصلاح المدرسي.

أهمية الدراسة:

استناداً إلى الدراسات والأبحاث والتجارب السابقة التي تناولت دور الشراكة المجتمعية في الإصلاح التعليمي فإن الدراسة الحالية تبرز أهمية دور المشاركة المجتمعية بمختلف مؤسساتها ومنظماتها وأفرادها في الإصلاح المدرسي وارتباطها بالتطورات المعاصرة والتوجه العالمي الجديد حول مفهوم (التعليم للجميع) ودعم المجتمع لهذا الاتجاه، إضافة إلى أهمية الوقوف على التحديات التي تواجهها المدرسة وآليات التعاون لتفعيل العلاقة والشراكة بين المجتمع والمدرسة.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي المكتبي الذي يعتمد على تحليل محتوى المعلومات والبيانات المكتبية من خلال الرجوع إلى الوثائق و الأبحاث السابقة، وكذلك الإطلاع على المؤتمرات والندوات العلمية والعالمية التي أقيمت من اجل تفعيل الإصلاح المدرسي.

مصطلحات الدراسة: اشتملت الدراسة على المصطلحات التالية:

1- المشاركة (الشراكة): Participation

في محاولة لتحديد مفهوم "المشاركة" عرض "جي لي بوتيرف : اليونسكو(1996 :29 – 30)" عدة تعريفات، فهو يرى أن الكلمة يمكن أن تستخدم لتعنى :

- توزيع عام للمعلومات أو نشرها.الاستشارة، حيث لا يكتفي بإشعار المجتمعات بما يجري، بل يطلب تجاوبها ورد فعلها فيما يتعلق بالمعلومات، وأن تعبر عن وجهات نظرها.
- توزيع السلطة بين المجتمع والحكومة.
- معادلة بسيطة تجمع بين البدائل السابقة كلها.

وقد أكدت في هذا الإطار قنديل (2005) على قيمة الشراكة Partnershipعلى أنها فكرة برزت في التسعينات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994. ويشير مفهوم الشراكة إلى "علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف.

وقد عرف سليم (2005: 36 – 37) مفهوم الشراكة partnership على أنها أكثر من عقد بين أثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، تعني تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلي والقطاع الخيري على المستوى القومي أو الإقليمي في مواجهة أي مشكلة من خلال اتصال فعال (Effective communication) للوصول إلى اتفاق مع تعاون (cooperation) للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواء أكان هذا الأمر ملزما بعقد (مشاركة رسمية)، أو تعاون ملزم بقيم شراكة غير رسمية، وتأتي المشاركة في الموارد وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة من خلال التنسيق (coordination) وصولاً إلى المشاركة الفعالة Effective

Participation في التنفيذ الفعلي في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة.

وإجمالا يمكن القول: أن المشاركة المجتمعية تعد أحد المبادئ الأساسية في الخدمة الاجتماعية كما أنها تمثل إطاراً عاماً للعمل يلتزم به الممارس، وتقوم المشاركة على فلسفة الخدمة الاجتماعية وإيمانها بأن قدرات الأفراد تسمح لهم بأن يتولوا أمورهم بأنفسهم مهما كانت المشكلات.

ويمكن صياغة مفهوم إجرائي للمشاركة كما هو مستخدم في هذه الدراسة استنادا إلى (خاطر،1999 :36) وذلك على النحو التالي:

1. أن انتمائية الأفراد للمجتمع المحلي تتضمن قيام تفاعل فيما بينهم ومعايشة ظروف المجتمع ومشكلاته.
2. يتطلب إشباع الاحتياجات تعاون الأفراد فيما بينهم بطريقة طوعية.

في إطار مما سبق يمكن تعريف الشراكة بأنها المشاركة (الشراكة) قيام تفاعل من الإفراد ومعايشة ظروف المجتمع بحكم الانتماء له وإشباع الاحتياجات عن طريق التعاون بأساليب طوعية الأمر الذي ينتج عنه :

- تقديم المساعدة للغير دون أن يطلب من الفرد ذلك.
- الانضمام إلى منظمات المجتمع بطريقة اختيارية.
- الإيجابية في التعبير عن مشكلات المجتمع.
- التضحية بالوقت والجهد أو المال في سبيل حل مشكلات المجتمع.
- إبداء الرأي لبعض الحلول الواقعة التي تتماشى مع إمكانيات المجتمع المحلي لحل مشكلاته.

2- المشاركة المجتمعية:

يعتبر مفهوم المشاركة المجتمعية أكثر اتساعا من المشاركة، حيث يتقاسم فيه الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسئوليات والمصالح المتبادلة وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أن الشراكة المجتمعية تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار، وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة، وقد تصل إلى اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة (سليم، 2005: 38).

وفي سياق ما سبق يمكن تعريف مفهوم المشاركة المجتمعية بأنه إعطاء دور وفرص حقيقية لأعضاء المجتمع ممثل في أولياء الأمور، و الأسر ومجالس الإباء ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين جودة التعليم.

3- الإصلاح المدرسي :

يسعى هذا المفهوم إلى تفسير التطور الذي تسعى إليه المدرسة من أجل تحسين وضعها التعليمي وممارساتها التربوية المستقبلية، هذا ما يتطلبه التصور المستقبلي للمدرسة في المراحل المعاصرة، ويرى "بيرش Birech " أن التجديد التربوي هو البرامج الجديدة والتغيرات والتعديلات التنظيمية في عملية التدريس والتعلم التي تختلف عن الممارسات القائمة، ويرى "راو نتري Rowntree" أن الإصلاح التربوي هو عملية تطوير أفكار وطرق جديدة في التربية لاسيما فيما يتعلق بالمنهج المدرسي"، ويرى منير مرسى أن الإصلاح التربوي عبارة عن "أية محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذالك متعلق بالبيئة المدرسية أو التنظيم والإدارة أو البرنامج التعليمي أو طرق التدريس أو الكتب الدراسية وغيرها." (الحارثي،2003: 117).

ويبدو أن مفهوم الإصلاح له من المعاني والدلالات العديدة والتي لا تخلو من الاختلاف والتناقض، وقد قدم لنا عمار (2006 :21) تفسيراً لكلمة الإصلاح من منظور ثقافي على انه يتضمن (حركة وتحريكا) لأوضاع المجتمع القائم ووتيرة مسيرتها السائدة إلى صورة مغايرة.

وقد تتم هذه الحركة بصورة جزئية في سياسة معينة كالإصلاح الضريبي، أو في قطاع من القطاعات المؤسسية كالإصلاح الثقافي أو التعليمي أو الاقتصادي، وقد تكون في رؤية شاملة إلى معظم قطاعات المجتمع.

4- المجتمع المدني:

يعرف سليم (2005 :37) المجتمع المدني بأنه "يشمل مجموعة واسعة من التنظيمات الاجتماعية والمهنية، وهذه التنظيمات المجتمعية تحتوي على تشكيلة من الكيانات الرسمية وغير الرسمية ابتداء من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية، كالوقف ومؤسسات الحسبة وانتهاءً بالتجمعات العالمية والحرفية والغرف التجارية والصناعية والجمعيات التعاونية والزراعية والنوادي ومراكز الشباب ودور الثقافة" يتضح من ذلك أن أهم العناصر المشتركة في مفهوم المجتمع المدني كما أشار إلى ذلك الصبحي (2000 :24-25) تتمثل فيما يلي :

1 - إن المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، ولا تقوم عضويتها على الإجبار ، أي ينضم إليها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة.

2 - يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها: المؤسسات الانتاجية والطبقات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والاتحاجات المهنية والنقابات العمالية، والروابط والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والاجتماعية وعقائد سياسية مختلفة.

3 - الدولة أو المجتمع السياسي لازمان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه.

4 - ليس من الضروري أن تكون الدولة القائمة في المجتمع المدني دولة ديمقراطية، ولكنها في كل الحالات دولة غير مطلقة السلطة تخضع في أداء مهامها لقواعد عقلانية.

5 - للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، تتمثل في توسع بعض عناصره، أو انتقال تأثيرها إلى غيره من المجتمعات.

6 - إن مؤسسات المجتمع تتمع باستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية، والتنظيمية عن الدولة.

أولاً : التحديات التي يواجهها المجتمع المدرسي في الوطن العربي :

يشهد العالم اليوم تسارعاً وتغييراً كبيرين في مجالات الحياة المختلفة، وانتشاراً متزايداً للتقدم العلمي والتكنولوجي، والثورة المعرفية، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووجود مجتمع عالمي يتصف بالشمولية في أنظمته التعليمية والمعرفية، مما ترتب عليه الاهتمام بالمؤسسات التعليمية وقدرتها على تقديم المعلومات والمعارف وتجسيدها بطرق حيوية وفاعلة على تفكير وسلوك الإنسان. وهذه التحديات " تعيشها جميع المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة، والجميع بلا استثناء يعمل على مواجهة هذه التحديات والتعامل معها بشكل أو بآخر..وأكثر الدول نجاحا هي الدول التي استطاعت أن تجعل من التعليم قضية وطنية يتم التعامل معها على أعلى مستوى من مستويات صناعة القرار السياسي وبمشاركة جميع القطاعات والفئات الخاصة والحكومية " (الحر، 2000 : 20). ولاشك أن تلك التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة والمتلاحقة التي يمر بها العالم عامة والعالم العربي بشكل خاص قد انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على النظام التربوي وعلى مسيرة التطور التعليمي، مما يتطلب مراجعة وإعادة النظر في الأهداف العامة للسياسة التعليمية وعلاقتها بالمنظمات المجتمعية والمهنية في المجتمع، وإيجاد طرق وأساليب لتفعيل الشراكة بينهما كمدخل أساسي للإصلاح المدرسي. والحديث عن الإصلاح المدرسي والتحديات التي توجهه أمرا يحتاج إلى تأني وفهم عميق للمتغيرات الاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية وانعكاسها على بناء الشخصية المستقبلية، وذلك لأهميته في تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التربوية والتعليمية. ومعرفة ذلك لن يتأتي إلا من خلال دراسة أهم التحديات التي يواجهها المجتمع المدرسي اليوم.

1 - التغيير الاجتماعي والثقافي:

إن من أبرز السمات التي تتميز بها مجتمعاتنا المعاصرة أنها تتسم بالتغير السريع في شتى مجالات الحياة،وبناء على ذلك تواجه المدرسة اليوم – باعتبارها المؤسسة التي تعمل على نشر

المفاهيم والمبادئ التربوية التي تعزز القيم الإنسانية والحضارية المعاصرة – تحديات كثيرة لما أفرزته العولمة من تغيير في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. من ذلك يتبين لنا أنه على التربويين والمفكرين والساسة توظيف جهودهم وطاقاتهم من أجل بناء فلسفة تربوية ذات أبعاد اجتماعية وثقافية محلية وعالمية بناءة. ولأن مهمة التربية هي بث القيم الإنسانية و الحضارية وفي هذا المضمار على المدرسة أن تحمل على عاتقها ترسيخ قيم التضامن الجماعي، والمشاركة، والتواصل بين أفراد المجتمع، والمسؤولية الأخلاقية، واستلهام القيم الحضارية المشتركة التواصل مع الثقافات الإنسانية المتعددة، والحفاظ على الهوية الثقافية.

ولأهمية المشاركة المجتمعية في مواجهة التحديات القادمة استعرض عبد المعطي(1999) في دراسته بعنوان " ماذا أعددنا لتربية أبنائنا في القرن الحادي والعشرين ؟ " واقع العالم العربي و إقباله على القرن الحادي والعشرين الذي يحمل أثقالاً ضخمة، تحول بينه وبين ملاحقة عالم جديد، مذهل في سرعة تقدمه، متنام في انجازاته العلمية والتقنية مخيف فيما يسوده من عنف وما يحمله من منافسة اقتصادية شرسة، ومن سياسة تحميها تكتلات كبرى، ووجوب العمل التربوي تلمس الأولويات لمواجهة هذه المتغيرات المتوقعة التي سيكون لها تأثيرها على الجوانب العلمية التكنولوجية والاجتماعية والثقافية، موضحاً الآليات التي تكفل ألإصلاح التربوي.
وخلصت الدراسة إلى أن من الأولويات التي لا بد من التركيز عليها لمواجهة التغيرات المقبلة، ضرورة إرساء مفهوم جديد يؤكد على أن التربية مسئولية الأمة بكافة قطاعاتها وليست مسئولية القطاع الحكومي وحده، كما استعرضت الدراسة توصيات المؤتمر العام لليونسكو في التاسع والعشرين في أكتوبر 1997 التي أكد فيها توفير التعليم للجميع والارتقاء بمستواه وكفايته وهو ما يشير في جوهره إلى العمل على مشاركة القطاعات غير الحكومية في تخطيط وتمويل التعليم.

ذلك يؤكد أن المؤسسات التربوية بمختلف هيئاتها المجتمعية وأدوارها المختلفة تتداخل وتتأثر فيما بينها وتعمل على تشكيل الشخصية للأبناء، تلك هي المشاركة المجتمعية التي ينبغي أن تتغير كمضمون اجتماعي للحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع. وقد سعت كثير من المنظمات والهيئات لتقديم الحلول للمؤسسات التربوية من أجل تأدية دورها الحقيقي إزاء المجتمع، ولعل ما جاء به تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين تحت عنوان" القيم الثقافية العامة "

مثالاً لذلك والتي علينا تنميتها ورعايتها لتحقيق أخلاق عالمية وتفاعل كوني لحضارة الإنسان الجديدة والمعروفة بالعولمة ممثلة فيما يلي (العلي، 2002 : 71) :

1. الوعي بالحقوق الإنسانية مع الإحساس بالمسئولية الاجتماعية.
2. الإيمان بقيمة الإنصاف الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرار مع الحكومة.
3. فهم الفروق الثقافية والإلمام الكافي بالتعددية وفلسفة التسامح معها.
4. تطوير روح الرعاية والعناية.
5. تعزيز الروح التعاونية.
6. تشجيع روح المغامرة والقيام بمشروعات جديدة.
7. رعاية الابتكار والحث على تقييمه واستشعار بذوره.
8. تفتح العقل وتهيئته للتغير.
9. تأصيل الإحساس بالالتزام نحو حماية البيئة والتنمية المستمرة.

وبما أن العولمة أصبحت حقيقة ثابتة في حياتنا المعاصرة وبدأت تشكل عبئاً كبيراً على المؤسسات التربوية بمختلف مستوياتها، لما أفرزته من متغيرات عديدة داخل المجتمع وتحولات ثقافية وتربوية، فقد شكلت عدم استقرار في المجتمع هذا ما يشغل كثير من الباحثين والدارسين التربويين. وخاصة فيما يتعلق بالقيم الثقافية والاجتماعية لما لها من أهمية في ترسيخ هوية الإنسان ورؤيته في الحياة، ومحاولة وضع خطط واستراتيجيات تشترك فيها كل القوى الاجتماعية الحكومية والمدنية، من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية. حيث لم يعد بمقدور المدرسة أو الأسرة بمفردهما المواجهة وتحمل النتائج في ظل اجتياح العولمة بمزاياها وعيوبها للثقافات، هذا ما أكد علية السنبل (2004 : 121–122) بقوله " أن العولمة تعمل حسب ما يرى الكثير، على إقصاء الثقافات المحلية وتهميشها، وإن هذا لا يعني أنها تسير دون مقاومة وردود فعل مضادة، بل العولمة تواجه تيارات شعبية عريضة تسعى إلى تأكيد الخصوصية الثقافية،

والحفاظ على الهوية وإحياء التراث. من هنا يأتي الدور الكبير الذي ينبغي أن تلعبه التربية في تأصيل الهوية الثقافية العربية والإسلامية لدى أبناء الأمة. وهذا لن يتم إلا من خلال خطة واستراتيجيه واضحة المعالم تتعاون فيها المؤسسات التربوية والإعلامية والثقافية على المستوى القطري والقومي".

وتشير العديد من الدراسات إلى أهمية ذلك ومنها دراسة بدوي (2001) التي تشير إلى أن العولمة هي القوة الرئيسية التي تقود البشرية لمعطيات ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، وأن للتربية دوراً كبيراً في مواجهة العولمة عن طريق مناهجها الدراسية وخاصة مناهج التاريخ التي تساعد الأطفال والراشدين على تفهم أفضل لثقافاتهم الخاصة. وذلك لن يتأتى إلا من خلال تأصيل الهوية الثقافية الإسلامية والعربية وتدعيمها في قلوب الشباب والناشئة وترسيخ القيم، والحفاظ على العادات والتقاليد المرغوبة، والتأكيد على الانتماء والولاء للوطن، وتنمية التفكير الناقد لتنقية ما يصل إلينا من نتاج الثقافات الأخرى، وترفضه مجتمعاتنا العربية.

يمكن أن نستنتج من ذلك أن التغيير هو سنه كونيه في الحياة، ونحن جزء لا يتجزأ من هذا العالم وحضارته الإنسانية، و أن العالم أصبح قرية صغيرة وان مجتمعاتنا بمختلف مؤسساتها أصبحت تعاني من الصراع القيمي بين القديم والجديد وبين الأصالة والمعاصرة، وان علينا مواجهة تلك التحديات الحضارية بكل مقوماتها الأساسية ولنكون مغيرين وليس متغيرين وفاعلين وليس مفعولاً بنا. وهذا ما يدفعنا بالنهوض بمؤسساتنا التربوية والاجتماعية وتضامنهما في دعم الحركة الاجتماعية وتطورها، من خلال المناهج التعليمية المرتبطة بالحياة الواقعية والخروج من أحاديات التناقضات بين الأطر النظرية والعلمية، والمشاركة الفعلية في المشروع الثقافي الإنساني عن طريق ترسيخ المفاهيم والقيم التي تمثل قدرة الإنسان وإبداعه في تطور الحياة الإنسانية.

2- ضعف دور الأسرة

الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يتم فيها تشكيل الشخصية للأبناء وهي التي تعزز القيم الاجتماعية والدينية في سلوك الناشئ، كما تعمل على ترسيخ الهوية الثقافية وتنمية

الذات الإنسانية لتتم عملية التفاعل الاجتماعي والمشاركة في تحمل المسئولية إزاء المجتمع. ومع بداية القرن العشرين بدأ الدور التربوي للأسرة يضعف شياً فشياً، حسب نوع التحديات التي يواجهها المجتمع،وبناءً على منافسة المؤسسات التربوية الأخرى (الإعلام والأندية الخ) التي تشارك الأسرة في عملية التربية، مما أدى إلى تراجع الدور الحقيقي للأسرة في تربية أبنائها.

إن مفهوم الأسرة كشكل من أشكال التفاعل أنتابه الكثير من التغيير في الأدوار والوظائف خلافاً لما كان متعارفا علية في الماضي حيث يوضح حسين ذلك (1985 :31)أن من التغيرات التي لحقت بدور الأسرة ما يلي:

1. خروج الوالدين للعمل (الزوج والزوجة) وترك الأولاد فريسة للخادمات الجاهلات بشئون تربية الأطفال.
2. هجرة أحد الإباء أو كليهما للعمل بالخارج أو العمل بالمدن سعياً وراء الرزق والاكتساب مما يودي إلى ضعف عملية التفاعل بين أفراد الأسرة.
3. تغير مفهوم المنزل فلم يعد مفهوم المنزل كما كان في الماضي الذي تجتمع فيه أفراد الأسرة للترويح والاستجمام بل أصبح مكاناً للنوم فقط، ويميل كل فرد من أفراد الأسرة لقضاء أوقات فارغة في أماكن أخرى بعيدة عن المنزل استحدثت في الوقت الحاضر كالنوادي.
4. انتشار وازدياد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وانجذاب أفراد الأسرة صغاراً أم كباراً لها مما جعل أفراد الأسرة في صمت وهذا له أثره الضار على عملية التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة.

كل ذلك أنعكس على دور الأسرة ومهامها في العملية التربوية والتنشئة الأسرية، حيث أصبحت عاجزة عن تكريس المبادئ والقيم. ومن مظاهر ذلك الضعف والتدهور التي تمر به الأسرة اليوم، انتشار كثير من المظاهر السلبية مثل تعاطي المخدرات بين الأبناء، العنوسة والطلاق، الخلافات الزوجية، أتساع الفجوة بين الإباء والأبناء،دخول المربيات الأجنبيات،تدهور التحصيل الدراسي للأبناء وانقطاعهم عن الدراسة، والاعتماد الكلي على الوسائل الإعلامية

والفضائيات.كل هذه الآثار السلبية كادت أن تفقد الأسرة هويتها ووظائفها الحيوية داخل المجتمع، وأصبحت العلاقة محدودة، والرقابة مفقودة، و الحياة المادية مسيطرة، ولجأت الأسرة إلى المؤسسات التربوية الأخرى كالمدرسة التي هي بدورها أخذت تنحى منحا تعليمياً فقط، وأهملت الجانب التربوي، وبدأت القيم الاجتماعية تتسم بالتمرد من قبل الدارسين لغياب التواصل بين المدرسة والأسرة. لا شك أن كل ذلك عمل على تراجع دور الأسرة ووظائفها إزاء أبنائها ومجتمعها، أمام التحدي والمد القوى لثقافة واردة كرست الازدواجية الاجتماعية بين المعاصرة والتقليدية.

وقد وضح علي(2001: 336–337) علاقة التربية العربية بالمؤسسات التربوية بأنها تتسم بملامح عامة من أبرزها ما يلي:

1. عزوف أولياء الأمور عن المشاركة الفاعلة مع المدرسة، وهو ما يتناقض جوهرياً مع تعاظم دور الأسرة في تربية عصر المعلومات.
2. تناول إعلامنا التربوي لأمور التربية بصورة سطحية فولكلورية.
3. حصر بعض الدعاة لوظائف التربية في جانبها الإرشادي الأخلاقي ويندر منهم من يتصدى لعدم المساواة في فرص التعليم، وجشع أصحاب الدروس الخصوصية.
4. نقصا في الثقافة التربوية واللازمة لعصر المعلومات لدى معظم قادة الرأي.
5. المجتمع المحلي وتنظيمات المجتمع المدني لا تمثل حالياً قوة ضغط حقيقية على المؤسسات التربوية، في حين يمكن لها أن تساهم – بجدية – في التصدي لمظاهر الفشل التربوي والاستبعاد الاجتماعي وأوجه القصور في تربية الطفل وتعليم الكبار.

كل تلك الظواهر الاجتماعية والثقافية انعكست بشكل مباشر على مهام وادوار الأسرة مما جعلها تواجه العديد من التحديات التي تتمثل فيما يلي:

1. تعيش الأسرة اليوم في إطار مناخ جديد تهتز فيه كثير من التقاليد رسوخا وتنهار فيه كثير من المؤسسات عراقةً، وليس بغريب أن تكون المثل والمعايير التي ينشأ عليها

الأبناء تختلف كثيرا عن تلك التي يواجهونها في واقع الحياة الاجتماعية المعاصرة فيضطرون إلى هجر تلك المثل والمعايير والتمرد عليها.

2. تواجه الأسرة اليوم إشكالية ازدواجية الأدوار الجديدة المضافة إلى الدور التقليدي لكل من الإباء، وعلى وجهة الخصوص دور الأم داخل المنزل وإحلال ثقافة المربيات محل الثقافة المجتمعية السائدة، يتضح ذلك أكثر في المجتمعات الأكثر رخاء.

3. تعدد المرجعيات الثقافية و الاضطرابات المعيارية والمشاكل الاجتماعية تؤديان إلى صعوبات جمة تواجه التنشئة الأسرية وتجعلها عاجزة عن صياغة وحدة المجتمع.

4. من مؤشرات الخطر التي تواجهها الأسرة اليوم انسياق الشباب أو الأبناء وراء معطيات الثقافة العالمية (العولمة). التي أثرت بشكل مباشر على قيمه وثقافته وأوجدت لديه روح الهزيمة و الإتكالية.

من هذا المنطلق لا بد أن يعاد النظر في تفعيل دور ومهمة الأسرة بهدف توثيق علاقتها مع المؤسسات التربوية والتعليمية الأخرى وعلى وجه الخصوص المدرسة، ووضع آليات إجرائية وعملية لكي تتمكن من أداء مهامها إزاء المجتمع ككل.

وبما أن الشراكة بين الأسرة والمدرسة أصبحت ضرورة ضمنية لنجاح الجميع (المدرسة، الطالب، الأسرة) وضع الحر (2000: 109) تصوراً لهذه الشراكة حتى يتحقق الهدف المرجو منها، يقوم على العناصر التالية :-

1. وجود عقد اجتماعي واضح بين المدرسة والأسرة يحدد الحقوق والواجبات لجميع الأطراف.
2. وجود برنامج تفاعلي مستمر تساهم فيه الأسرة بشكل إيجابي في تعليم وتربية أبنائها في المدرسة.
3. النظر إلى الأسرة كشريك وليس كمستفيد أو زبون.
4. ضرورة وجود برامج توعية مستمرة للأسرة والمدرسة تهدف لتوثيق العلاقة بينهما وتطويرها.

5. ضرورة وجود فريق عمل أو لجنة مشتركة بين الأسر والمدرسة.

وفي هذا السياق يتفق المفكرين التربويين والباحثين على أهمية تواجد وانفتاح الأسرة على البيئة الاجتماعية والتربوية المحيطة بها، وتأثرها إيجابا أو سلباً، ويمكن أن نجمل القول بأنة العلاقة الايجابية بين المدرسة والأسرة تعتبر عاملاً حاسما في رفع مستوى التحصيل العلمي للطالب وتحسين العملية التعليمية والتربوية في آن واحد، وأن هذه الفاعلية المشتركة بينهما تحقق الانسجام الحقيقي بين ما يتعلمه الدارس في البيئة المدرسية وبين ما يتعلمه في الأسرة، والتي في محصلتها الأخيرة تنعكس على تحقيق أهداف المجتمع، الاقتصادية الاجتماعية وهي في نفس الوقت عملية بناء علاقة وثيقة بين المدرسة والأسرة كأحد مؤسسات المجتمع المحلي، من خلال ذلك يمكن أن يكون احد مداخل الإصلاح المدرسي الذي نسعى إلية اليوم.

3- قلة المشاركة التطوعية:

تواجه المجتمعات المعاصرة اليوم العديد من التحديات والتي منها على سبيل المثال اتساع هوة الفقر، والنمو السكاني المطرد، والتقدم السريع للمعرفة والتكنولوجيا، واتساع شبكات الاتصال، كل ذلك ساعد وبوتيرة متسارعة على الاهتمام بدور المشاركة المجتمعية في النهوض بالعملية التعليمية وتلبية الاحتياجات ومحاوله الارتقاء بالمستوى التعليمي عبر مختلف مستوياته. وبالتالي تجميع الجهود المختلفة رسمية وغير رسمية، فرديه أو جماعية وتوجيهها نحو إيجاد ثقافة مجتمعية للعمل التطوعي عن طريق ذوي الخبرات والكفاءات المتوفرة، وفي نفس الوقت تحديد المجالات الخدمية المختلفة، وذلك لن يتسنى إلا من خلال الدعم المجتمعي للعمل التطوعي، الذي تفتقر إليه المجتمعات العربية رغم احتياجها لمواجهة كثير من التحديات كالأمية، والفقر والتوسع التعليمي، وزيادة السكان. ويزداد الأمر تعجباً أن هذه المجتمعات تزخر بثقافة تطوعية تاريخية وإسلامية ذات ممارسات إنسانية منذ القدم كادت أن تندثر. وهي بالتالي بحاجة في الوقت الحالي لمن يزيل عنها الغبار ويعيد لها رونقها الإنساني البديع.

وللمشاركة في العمل التطوعي أنماط وإشكال متعددة فهناك المشاركة التلقائية والتطوعية التي تعرف على أنها موجودة، كلما أخذت جماعة المبادرة نفسها للمشاركة في إدارة نظام ما أو

أي نشاط أو برنامج تربوي، ولكن مثل هذه المشاركة نادرة باستثناء ما يحدث تحت ظروف غير اعتيادية، عندما يتم تولى السلطة أو تحديث الإدارة الذاتية بناء على الحاجات التربوية للجماعة المعنية وبالإضافة إلى ذلك فإن مثل هذه المشاركة غالباً ما تكون قصيرة المدى.

هذا مما يؤكد على أن ثقافة العمل التطوعي أصبحت حاجة وضرورة اجتماعية يشارك فيها الأفراد والمؤسسات المجتمعية لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي كأحد تحديات العصر، والنهوض بالمجتمع وتقدمه ورقيه في مختلف مجالات الحياة. ولكنها أيضا تندمج في إطار منظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات والممارسات التي تشجع على ألمبادئه بعمل الخير الذي يجلب النفع للناس ويدرأ المفسدة، تطوعا دون إلزاما، وتأصيلا لهذا المفهوم فهو تضامنا وتكاملا بين الناس على حب الخير وهو ينعكس على الفرد قبل المجتمع. وهذا ما يدعوا إليه تعاليم المنهج الإسلامي حول العمل التطوعي والخيري، وذلك امتثالا لقول الله تعالى (فمن تطوع خيراً فهو خيرٌ له) سورة البقرة 184.

وما يلفت النظر أن ثقافة التطوع في مجتمعاتنا لازالت تعاني من مواقف سلبية في المشاركة الفاعلة في إطار مفهوم العمل المجتمعي والهروب من هذا النوع من الإعمال التطوعية وهو ما يدفعنا للتساؤل التالي: لماذا تعاني بلدان العالم العربي والإسلامي من تدني مستوى المشاركة الفاعلة في الأعمال التطوعية ؟

وقد يرجع ذلك لعدة إشكاليات كما أشار إليها البيومي (2006) وهي إلى أن "الثقافة السائدة" في هذا المجال تعاني بدورها من إشكاليات أربعة : –

1. إشكاليات التسييس.
2. اختلال الأولويات.
3. جمود الخطاب الفكري وتقليديته في ميدان التطوع.
4. ازدواجية المرجعية المعرفية في هذا الميدان.

وحقيقة الأمر إننا إذا نظرنا إلى المجتمع العربي نظرة تحليلية نلاحظ أن المجتمع المدني كمفهوم وثقافة، لم يتبلور حتى ألآن بصورة واضحة ومتكاملة للاعتبارات السياسية والثقافية

والاقتصادية المشار إليها سلفاً. ومع ذلك فأنه لا يزال هناك العديد من المن ظمات والجمعيات المدنية والأهلية تبذل قصارى جهدها من أجل تعزيز هذا النوع من الثقافة للعمل التطوعي من اجل إيجاد مجتمع مدني معاصر يستطيع حل مشكلاته، إلا أن الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية تحول بينة وبين النجاح مما أعاق فاعلية تلك المؤسسات داخل المجتمع.

ولتعزيز رؤية العمل التطوعي هناك بعض المقترحات لتطوير العمل التطوعي تتمثل فيما يلي (عرابي،2005)

1. أهمية تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة من خلال وسائط التنشئة المختلفة كالأسرة والمدرسة والإعلام بدور التضحية والإيثار وروح العمل الجماعي.
2. احتواء البرامج الدراسية للمؤسسات التعليمية المختلفة على بعض المقررات الدراسية التي تركز على مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي مقترنة ببعض البرامج التطبيقية.
3. دعم المؤسسات والهيئات التي تعمل في مجال العمل التطوعي مادياً ومعنوياً بما يمكن من زيادة خدماتها.
4. تركيز الأنشطة التطوعية على البرامج والمشروعات التي ترتبط بإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين.
5. دعم جهود الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول العمل الاجتماعي التطوعي، مما يسهم في تحسين واقع العمل الاجتماعي.
6. استخدام التكنولوجيا الحديثة لتنسيق العمل التطوعي بين الجهات الحكومية والأهلية.

هذا ما أكد علية جون آبوت (john abbott)فيما يسمى بالنقطة المركزية حيث يقول إن " المجتمعات الناجحة في القرن الحادي والعشرين سوف تقوم فيها مجتمعات "تعلم" تتفق مع حاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المستقرة بشكل متواصل.. ومن صفات المجتمع التعليمي المستقبلي ما يلي: (ديفيز2000: 81 – 83).

1. أن تقدم كل المدارس والمناطق التعليمية برامج تطوعية سيوفر من خلالها التدريب والدعم للإفراد الذين يريدون ان يعطوا وقتهم وخبرتهم للمدارس. وتتضمن الأنشطة التطوعية تعليم الأفراد ومجموعات الطلبة، ومساعدة المعلمين في الصفوف المدرسية، والمساعدة عند تقديم وجبة الغداء وفي ساحة اللعب، تقديم الخبرة العملية للإداريين، وتنسيق البرامج الخاصة بأولياء الأمور، وإلقاء المحاضرات، وتقديم العروض أمام الطلاب.
2. سوف ينخرط طلبة الثانوية العامة وطلبة الجامعات في برامج خدمه المجتمع من كل مدينة وقرية تقريباً، كأن يعملوا متطوعين في مواقع مختلفة، وقد تسجل لهم أحياناً وحدات دراسية معتمدة مقابل ذلك.

ويمكن أن نصل إلى خلاصة من تلك التصورات والمقترحات لمفهوم العمل التطوعي والتشاركي وفقا لما أكدته الدراسات التربوية والاجتماعية من أن مفهوم المجتمع يطلق عليه "المعلم" أي أن عملية التعلم لا تنحصر في المدرسة أو في مناهج التدريس، وإنما تمارس بصورة واعية وغير واعية من خلال المؤسسات المجتمعية المتعددة كالأسرة، وجماعة الأصدقاء والمؤسسة الصحية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والفنية والسياسية ومواقع العمل وغيرها من المؤسسات التي هي جزاء لا يتجزأ من حياة الإنسان.

4- الثورة المعرفية والتقدم التكنولوجي:

صاحب الثورة العلمية والتكنولوجية، متغيرات جديدة كان لها أثراً بالغاً على المجتمع و انظمتة التعليمية والثقافية والاقتصادية، فقد عملت على سبيل المثال على اختزال الزمان والمكان، وأوجدت روح المنافسة بين الشعوب، وأرست مبادئ العلم، والابتكار بين المؤسسات التربوية، وأصبح رأسمال الدول والمجتمعات هو الإنسان وتطوير قدراته العلمية والفكرية. فإنتاجية التكنولوجيا تتطلب إعداد كوادر بشرية عالية الجودة من خلال نظام تعليمي عالي الكفاءة. وبقدر ما أفادت التكنولوجيا المجتمعات في كثير من النواحي، لكنها كانت مدمرة للبيئة وللتوازن البيئي في بعض الأماكن، كما حملت معها جوانب سلبية للإنسان والمجتمع ومنها المشكلات الصحية والنفسية والأخلاقية، وسيكون من مهمة المدرسة أن تهيئ الظروف لتنمية الجانب

القيمي والإنساني في التكنولوجيا، وتنمية الإبداع، والتجديد، وعدم الاقتصار على تعليم طلابها المهارات الصناعية والتكنولوجية فحسب، بل لا بد من تنمية الاتجاهات والقيم الايجابية والحس الجماعي والأخلاق الإسلامية الرفيعة التي من شأنها حماية البيئة من أخطار التكنولوجيا كذلك. (الحارثي 2003 : 208– 209).

والمشكلة التي تواجهها المجتمعات العربية اليوم هي التوسع في المعلوماتية وما يصاحبها من ثقافة ثم استخدامها بعد ذالك يؤكد على ذلك السنبل (2004: 320) بقوله أن المشكلة التي نعاني منها في هذا السياق هو التوسع المذهل للمعلوماتية وثقافتها واستخداماتها التي أصبحت سمة أساسية من سمات العصر وخاصة العالم المتطور. فعالمنا المعولم أصبح عالماً محوسباً.
فالحاسوب أصبح يطاردنا من المصرف إلى المكتبة، إلى الأسواق العامة، إلى المدارس إلى كل زاوية من زوايا محيطنا. ورغم هذا التطور "ألا أن المدرسة العربية ما زالت بعيدة عن روح العصر، كعصر المعلومات، ففي حين سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تجعل كل تلاميذ المدارس قادرين على استخدام الحاسوب بحلول عام 2000م، نجد أن معظم المدرسين في الوطن العربي، دع عنك التلاميذ، لا يتعاملون معه"

ومن أجل تحديد وجود الأزمة المعرفية وتفاقمها بين العملية التعليمية والمجتمع نلاحظ بان المدرسة لم تعد قادرة بمفردها على مواكبة تلك التطورات في مجال النمو المعرفي والعلمي. و فيما يلي النقاط التي تبين لنا الحدود الفاصلة في العلاقة بين المجتمع والمدرسة في مجال المعرفة العلمية (وطفة، 1999) :

1. لم تعد المدرسة هي المنتج الوحيد للمعرفة كما كان الحال سابقاً حيث ظهرت الآن المؤسسات العلمية التجارية المنتجة للمعرفة والموزعة لها.
2. لم تعد المدرسة هي التي تنشر المعرفة وحدها، فالمؤسسات السابقة تعمل على نشرها بسرعة مذهلة من خلال وسائل الأعلام ووسائل الاتصال الاجتماعي والمؤسسات التدريبية التابعة لها.
3. المعرفة تتطور بإيقاعات مذهلة مما يجعل المدرسة بأساليبها التقليدية عاجزة عن مواكبة تطور هذه المعرفة إنتاجاً وتوزيعا.

من ذلك يتضح أن التقدم العلمي والتكنولوجي يشكل تحدياً قوياً للمجتمع العربي، وأن الاهتمام بالقدرات والمهارات البشرية أكثر أهمية من الاستثمار في الموارد المالية، أي أننا بحاجة إلى تعليم متميز، يفتح مجال التعلم وتلقي المعارف والعلوم المختلفة، وتوظيفها في مجالات التفكير والاتصال والتواصل، والتعامل مع عوامل التغيير الاجتماعي والثقافي المبني على القيم الإنسانية الصحيحة، كما يساعد أيضاً على تنمية مهارات البناء الذاتي والثقة في النفس.

وبناً على ما تقدم يمكن القول أن إصلاح المدرسة والأنظمة التعليمية القائمة يتم من خلال تحقيق الدمج الوظيفي والمعرفي والاجتماعي بين المدرسة والمجتمع ومن خلال هدم الحواجز التي تقوم بينهما، وإعطاء المدرسة دورا كبيرا وأهمية في نشر المعرفة وإنتاجها وإعداد الكفاءات العملية في ميادين الحياة المختلفة. حيث لابد أن تكون هناك شبكة واسعة بين التعليم والمجتمع، أي من خلال المؤسسات التربوية والثقافية والاجتماعية.التي ترتبط بالرؤية الفلسفية للتعليم ومدى علاقتها بتحقيق مطالب المجتمع المتغير.

وجدير بالإشارة أن للثورة المعلوماتية تداعيات كثيرة أهمها، حدوث تغير اجتماعي متسارع في القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، والانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي بفضل وسائل الإعلام السريعة، وتغيير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج، وكلها ترتبط بنظم التعليم من ناحية وبالاقتصاد من ناحية أخرى. ويؤمل أن تساعد تربية المستقبل على بلوغ نمو متكامل للطلبة، يسهم في تحقيق أكبر قدر من التنمية الشاملة المستدامة لمجتمعاتهم ودولهم.

ومن ثم فنحن في حاجة إلى مدرسة جديدة، مبني ومعنى، إلى معلم جديد ليشتغل بالتدريس وبالتعليم، يعلم ويتعلم، وإلى مناهج متطورة تستوعب الجديد والمتجدد من المعرفة، وإلى تنمية تفكير محلل ناقد ومبدع، قادر على الفرز في زخم المعلومات، إلى تعليم الديمقراطية بالقدوة والممارسة، وإلى تحفيز الطلاب إلى التميز من أجل الدخول في مغامرات المنافسة العالمية.(عمار،2006 : 84)

وفي إطار مفهوم التغيير نجد أن التعليم أحد وسائل انتشار العلم والمعرفة، وأن العلاقة بينهما علاقة تفاعلية عندما تتحقق تعمل على تطور المجتمع وتقدمه، وان متغيرات العصر، ومسار التطور في شتى مجالات الحياة، لا يتم إلا عن طريق نظام تعليم مميز يرتكز على الابتكار العقلي، الذي ينعدم فيه التعليم التقليدي أي إن التعامل مع التكنولوجيا يتطلب مهارات وقدرات بحاجة إلى إعداد منذ مراحل الطفولة الأولى إضافة إلى بناء مفهوم المسؤولية عند الفرد إزاء نفسه ومجتمعه، فالتكنولوجيا اليوم تحول العملية التعليمية والمعرفية إلى ممارسة ونمو ذاتي، ورقابة مستمرة، يغلب عليها طابع الشعور بالمسؤولية. ويساعدها في تحقيق ذلك عوامل رئيسية عدة من أهمها: (علي: 2001: 317)

- اختلاء الفرد بآلته الجديدة (الكمبيوتر) وإبحاره في الإنترنت يولد لديه الشعور بالمسؤولية.
- إدراك الفرد المستخدم لنظم المعلومات أن كل إجراء يقوم به خلال تفاعله مع هذه النظم يترك وراءه أثراً من نوع ما يمكن لغيره أن يسترجعه ويحلله.
- سهولة اكتشاف الأخطاء، وتصويبها في نظم الكمبيوتر والمعلومات، مما يجعله أكثر مسؤولية ومحاسبة.

5- إعداد قيادات المستقبل:

تمر المجتمعات اليوم بتحولات جديدة وسريعة وحتمية التغيير في مجالات الحياة المختلفة كما أشير إلى بعض تلك المتغيرات سلفا مما يحتم علينا التفكير بجدية وبرؤية واضحة حول مقومات التعامل مع تلك التحديات، ولعل أبرز ما تقوم به المجتمعات المتطورة في ذلك هو الاهتمام بقياداتها وتأهيلهم وتدريبهم وتوفير كل السبل والطرق في إعدادهم منذ الصغر، ورعاية التفكير العلمي والإبداعي المتميز، وتمكينهم من مهارات القيادة الفاعلة لمواكبة كل تلك المتغيرات والتحديات المستقبلية. فما مسئولية المؤسسات التربوية في إعداد الإنسان وتنمية شخصيته وقدراته ومهاراته ؟ هل لديها رؤية واضحة حول نموذج شخصية قيادات المستقبل؟ هل الدراسات البحثية والنظريات قدمت فكراً تربوياً لنموذج القيادة المستقبلية؟

من الأهمية بمكان الإدراك والوعي أن ما يحدث اليوم في العملية التربوية التعليمية داخل الأسرة و المدرسة والمجتمع، هو صورة لصياغة إنسان المستقبل.. وبالتالي يكون التساؤل ما نموذج الشخصية المتوقعة للمستقبل؟. وفي هذا الشأن وكمرحلة أولى يبين أحمد (2001 :255) أن المدرسة هي إحدى المؤسسات التربوية والتعليمية التي تساهم في إعداد قادة المستقبل حيث ينظر إلى المدرسة أنها " البيئة الثانية للطفل، وفيها يقضي جزءاً كبيراً من حياته يتلقى فيها صنوف التربية وألوان من العلم والمعرفة فهي عامل جوهري في تكوين شخصية الفرد وتقدير اتجاهاته وسلوكه وعلاقته بالمجتمع الأكبر، وهي المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة."

كما تمثل البيئة المدرسية بكل أساليبها وطرقها مناخاً خصباً لتشكيل شخصية متكاملة، تعبر عن ثقافة المجتمع، وفي الوقت نفسه نموذج مستقبلي لقياداته. وبعبارة أخرى حينما تتولى المدرسة العملية التأسيسية والتربوية لإعداد الإنسان المبدع والمنتج، فهي تقلل الفجوة بين التحديات والتطلعات المستقبلية، كما أن هناك مؤسسات ومنظمات محلية ودولية تستثمرا لأموال الطائلة لإعداد الكوادر القيادية المبدعة، وتدريبهم بكل الأساليب والطرق الحديثة والمعاصرة. من أجل استثمارهم لتنمية مجتمعاتهم ومن أجل التعامل مع المتغيرات المستقبلية والتحديات العصرية. التي لا يمكن مواكبتها إلا من خلال الطاقات البشرية التي تمتلك القدرات العقلية والفكرية المبدعة والخلاقة. والحديث عن إعداد القيادات المستقبلية والتحديات. لا يعني فقط عملية التنظير والتوجيه بقدر ما يعني الاستراتيجيات والأهداف التي تسير عليها المؤسسات التربوية فالأسرة والمدرسة بحاجة إلى إعادة النظر في آليات سيرهما في عملية التنشئة والتربية، فهما بحاجة إلى تطوير أساليبهما ووسائلهما والتخلي عن التقليد والتبعية والاهتمام بالقدرات والإمكانات المتاحة لدى النشئ والعمل على تنمية قدراتهم وتنمية قدراتهما العقلية والإبداعية. بما يتواكب مع عالم المتغيرات التي تتفاقم فيه المعرفة و التكنولوجيا.

فالأمل معقود على مؤسسات التربية والتعليم لترتفع بأولوية قيمة العلم والمعرفة في ثقافتها وتسهل للعاملين بها التعليم على المستوى الفردي والجماعي حتى يرقى أداؤهم إلى مستوى قدراتهم وينعكس ذلك على سرعة العمليات وجودة المنتجات والخدمات وإعداد القيادات ولا يجب

أن يقتصر مفهومنا لهذه المؤسسات على الشكل التقليدي ولكن يجب أن يعمم المفهوم ليغطي كل مؤسسات المجتمع بداءً بالأسرة مرورا بالمدرسة وانتهاءً بالدولة وعلى التعليم أن يمثل حصيلة تفاعل القدرات الإبتكارية والإبداعية التي يحركها الطموح ورؤية المستقبل، ومواجهة تحدياته والقدرة على مواكبة عجلة التغيير (إبراهيم،2001 :149).

لذا فأنه من الضروري أن تسعى المدرسة بمفهومها الحديث اليوم إلى تزويد الطالب بكل مقومات ومهارات الإنتاج الحقيقية في تنفيذ وتحقيق المشاريع المستقبلية، وبأحدث المعلومات والعلوم في شتى المجالات العلمية والتكنولوجية، مما تساعدهم على عملية التجديد والابتكار، وتقديم حلول إبداعية لمشكلاتهم المعاصرة.

هذا ما تقوم به المدرسة من دور أساسي كونها تمثل قوة تربوية و اجتماعية قادرة على تخريج القيادات الواعية بدورها إزاء مجتمعاتها، و مستوعبة المشكلات التي تمر بها وكيف يمكن حلها.

ومن ذلك يتضح لنا بأن أعداد قادة المستقبل الذي يتصفون بالبحث والتنقيب والفحص والتمحيص والمقدرة على التعامل مع المتغيرات بصورة مرنة يحتاج إلى بيئة مدرسية تحتوي على عمليات تطويرية وفاعلة ومثيرة للإبتكار، وذلك لايتم الا من خلال عدة عناصر أهمها: الجو المدرسي الذي يعيش فيه الطالب معظم أوقاته ومناخ الصف الذي تصقل فيه مواهبه وإبداعاته الفكرية والمهارية، ووسائل التعليم وأساليبه المتوافرة لديه ليمكن من اكتشاف المواهب، وأخيراً الرؤية الفلسفية والتي يسير عليها نظام المدرسة. كل ذلك يساعد على تمكين الطالب من التفكير الناقد البناء، والمجدد لبيئته بما ينتجه من إبداعات فكرية أو منتجات علمية مبنية على حقائق ومعارف متجددة ومعاصرة. تلك هي الشخصية التي يبحث عنها مجتمع اليوم من أجل التطلع لمستقبل الغد بكل تحدياته ومنافسته، لشخصية القيادية القادرة على البناء والتطوير للمجتمع.

6- التعلم الذاتي (المستمر)

إن أحد مفاتيح الولوج في القرن الحادي والعشرين بما يتصف به من تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية هو تبني أنظمة التعلم في العالم العربي إستراتيجية مفهوم

التعلم المستمر (مدى الحياة) الذي يعرض عالم سريع التغير ويتجاوز حدود التعليم التقليدي الذي يعيق تنامي المعرفة والعلم لدى الفرد، ويزيد من عملية التجاوب الفعال مع واقع الحياة المعاصرة. و التعلم المستمر لا تحده فترة زمنية أو عمرية محددة. و من المتوقع أن تعمل المؤسسات التربوية على تنمية روح التعلم وطلب العلم من المهد إلى اللحد، بشكل متواصل ومستمر مدى الحياة، حتى يرقى إلى المستوى المطلوب لتطوير المجتمع وتحقيق طموحاته.

ومن وجهة نظر السنبل (2002 : 83) أن نموذج التربية المستمرة كإطار عام مرن يستدعي قيماً إنسانية وتربوية تكاد تكون عالمية ويمكن أن توظف توظيفاً حيوياً لتجويد الأنظمة التربوية العربية وترقيتها لتواكب معطيات التجربة الإنسانية، ولتعزيز مقومات الإنتاج وتفعيل الاقتصاد، ولتحقيق مبدأ ديمقراطية التربية، ولتقوية المنافسة في ظل تيارات العولمة الثقافية والاقتصادية الكاسحة، ولتحسين مستوى نوعية الحياة في المجتمعات العربية، ولتهيئة الفرص أمام الأفراد لتحقيق ذواتهم والمساهمة في العطاء والبناء في مجتمع متغير. ومن خلال مفهومنا للتعليم المستمر نرى بأن شكل النظام التعليمي الشامل الذي تحتاجه مجتمعاتنا.

سوف يظهر العديد من الصفات التالية: (ديفيز، 2000 : 82 – 83)

1. إتاحة التعليم لجميع السكان، من السنوات المبكرة وحتى السنوات المتأخرة بصرف النظر عن أوضاعهم الاجتماعية.
2. ستصبح الشركات الكبيرة والصغيرة مشاركة مع المدارس ومع المناطق التعليمية.
3. ستقوم المدارس والهيئات والمؤسسات المجتمعية بمسؤولياتها التربوية على الوجه الأكمل، سواء فيما يتعلق بتعليم الصغار أو تعليم الكبار.
4. سيكون للعديد من المدارس مشاركة مع الهيئات المحلية من تقديم الخدمات المجتمعية والصحية للأطفال وعائلاتهم.
5. تقدم كل المدارس والمناطق التعليمية برامج تطوعية توفر من خلالها التدريب والدعم للأفراد الذين يريدون أن يعطوا أوقاتهم وخبراتهم للمدارس.
6. سوف يتطوع طلبة الثانوية و طلبة الجامعات في برامج خدمة المجتمع في مواقع مختلفة.

7. سيقدم أرباب العمل والمؤسسات التربوية فرصاً متعددة للعمال في كافة المستويات لتعلم مهارات جديدة خاصة بعملهم الحالي، من خلال التدريب المستمر.

إن تدريب المتعلم على التعلم الذاتي، والبحث بنفسه عن المعرفة وكيفية الوصول إليها من مختلف مجالات الحياة، هي الطريقة التي تولد مفهوم التثقيف الذاتي لدى الفرد، وتنمية قدراته المعرفية الإبداعية، وبها يكون إنساناً فاعلاً في حياته الاجتماعية والاقتصادية والتنموية. وبذلك وبدلاً من أن يظل مستهلك للمعرفة، معطلاً لقدراته العقلية، سيصبح منتجاً لها، واثقاً بقدراته، قادراًعلى مواجهة تحديات العصر.

هذا هو نوع التعليم الذي نحن بحاجة إليه اليوم، وضرورة تبنيه كسياسة تعليمية ورؤية فلسفية، لمواجهة تحديات وتغيرات المجتمع المستقبلية، التي تبنى على الثقة الكاملة بالقدرات الذاتية وكيفية تنميتها ومدى فاعليتها لمواكبة المتغيرات والتطورات العالمية والخروج من المشكلات المجتمعية المحلية.

ويعزز ذلك السنبل (2004: 85) حينما يقول "بأن التربية المستمرة مدى الحياة، مطلب تتزايد الحاجة إليه يوماً بعد آخر لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه الاقتصاد والعمل والتقانة والمعلومات والمحافظة على الذات والهوية. هذه الطبيعة الحضارية للتربية المستمرة ليست إجراء فنياً تتخذه الأنظمة التربوية بقدر ما هي فلسفة ورؤية تتبنى بإرادة سياسية واعية وواعدة، وتترجم موجهاتها ومنطلقاتها إلى برامج وأنشطة وفعاليات تمكن من خلق المجتمع المتعلم الذي يتعلم فيه الأفراد طيلة حياتهم دون قيد أو شرط من المهد إلى اللحد. وفي ضوء هذا التوجه، يتحول التعلم والتعليم إلى حق طبيعي للأفراد، وقيمة أصيلة في المجتمع، وشرطاً أساسياً للنمو والتطور.

وما يمكن الوصول إليه هو أن مفهوم التعلم الذاتي (المستمر)، يدفع بعجلة التقدم الاجتماعي وتطوره ويصبح وسيلة لربط وممارسة الأعمال بالعملية التعليمية، وتمكن المتعلمين من التزود المستمر في الحصول على التعليم لمدى الحياة. فما تقوم به المؤسسات التربوية ممثلة في المدرسة ولضمان فاعلية وشراكة الأفراد للوصول إلى تطور المجتمع على المدرسة أن ترسخ

مهارات التفكير العقلي لاكتساب المعارف والعلوم من مختلف مصادرها. كما تعمل على تدريب المتعلم من خلال الأنشطة والبرامج الدراسية الموجهة و حل المشكلات الحياتية.

ثانياً : آليات الشراكة المجتمعية في الإصلاح المدرسي

1- مجالس الآباء : (أولياء الأمور)

تعتبر مجالس الآباء أحد المؤسسات المجتمعية التي تسهم مساهمة فاعلة في تفعيل دور المدرسة، كونها منبثقة من أولياء الأمور بالمدرسة، والقائمين على التعليم من المعلمين والمسئولين من هيئة إدارية وتعليمية. حيث أكدت الدراسات والأبحاث أن المدرسة وسيلة أساسية لنمو المجتمعات، وتطوير تراثها وثقافتها الحضارية، ومواكبتها للمعطيات المعاصرة من تقدم علمي وتكنولوجي وثورة معرفية. وفي هذا المجال فالمدرسة بحاجة إلى رعاية كاملة من المؤسسات المجتمعية الأخرى للنهوض بها وتمكينها من فاعلية الأداء، وإحاطتها بالظروف المناسبة التي تكفل لها تحقيق رسالتها، وأيضاً حمايتها من التحديات الخارجية والداخلية، التي قد تعوق أدائها ودورها الحقيقي.كما أن هناك العديد من الدراسات التي أكدت على أن العلاقة بين أولياء الأمور مازالت محدودة لعدة عوامل، منها غياب الوعي الكافي لأهمية الدور الذي تقوم به مجالس الآباء وعزوفهم عن المشاركة الفاعلة.

هذا ما جاءت به نتائج دراسة (السبيعي، 1996)التي هدفت إلى تقويم مجالس أولياء الأمور/ المعلمين في مدارس التعليم العام بدولة قطر في المرحلة الابتدائية، لتؤكد تقصير ومحدودية الأنشطة والفعاليات التي تمارس من خلال مجالس أولياء الأمور/ المعلمين، وقد اتفق أكثر من نصف أفراد العينة على وجود المشكلات التالية وبدرجة كبيرة، تخلف عدد كبير من أولياء أمور التلاميذ منخفضي التحصيل عن الحضور. قلة اهتمام كل من الآباء والمعلمين بالمشاركة في المجلس، اكتفاء أولياء الأمور بمناقشة مشكلات التلاميذ فقط، سلبية أولياء الأمور في المجالس أو إلى عدم معرفتهم التامة بجميع المواضيع التي يتم طرحها في المجلس، واعتماد إدارة المدرسة على التلاميذ في إعلام أولياء أمورهم بموعد انعقاد المجلس.

وفي إطار الإصلاح المدرسي وعلاقته بمجالس الإباء (أولياء الأمور) أشار الحارثي (2003: 170) إلى نقاط عده تتدرج في عملية الإصلاح المدرسي منها

1. اعتبار المدرسة مسئولة أمام المجتمع المحلي وأوليا أمور الطلاب.
2. التعاون الوثيق بين المدرسة والبيت.

واستطلاعا للواقع نجد أن مجالس الإباء في مجتمعاتنا لازالت تعاني من قصور شديد في آ دائها لمهامها وأدوارها الحقيقية وأخذت تنحى منحى الخمول والتراجع، وقد يرجع السبب في ذلك إلى كثرة المهام والأعباء المادية التي تلقيه المدرسة على كاهل المجلس مما يحبط من فاعليته، وفي نفس الوقت وفي الغالب لا يوجد حضور اجتماعي وتربوي فاعل ممثل في المجلس كأعضاء وبذلك لا يكون قادرا على أداء وظائفه وتحقيق أهدافه على أكمل وجه.

وبالتالي ينبغي علينا في هذا السياق أن، نشير إلى أن مجالس الآباء في مدارسنا لم يحسن تنظيمها ولم تقم بعد بدورها كاملاً واتسمت بالناحية الشكلية حتى أنها فقدت قيمتها في بعض الأحيان. وعلى الرغم من هذا فإن هذه المجالس إذا ما أحسن تنظيمها تستطيع أن تسهم بخدمة كبيرة للتعليم والمدرسة على السواء لا سيما وأن الدولة تهتم بزيادة التمثيل الشعبي وفعا ليته على كل المستويات. ولعل من المجالات الهامة التي تستطيع هذه المجالس الإسهام فيها وهو العمل على زيادة وعي واهتمام المجتمع المحلي بالتعليم وتكتيل اتجاهات الآباء نحو الاهتمام بتعليم أبنائهم.(مرسي 1998 :67)

وبالنظر إلى تطلعات القرن الحادي والعشرين وتحدياته العلمية والمعرفية نتساءل ماذا يقدم الآباء لأبنائهم؟ وهل هي مسئولية المدرسة أن تقدم كل شيء للأبناء أم أن الأمر مشترك بين المؤسستين ولكل منهم دوره. هناك العديد من التصورات والمقترحات التي يمكن أن توحد الجهود بين المدرسة والبيت من خلال آليات فاعلة قدمها أوتشيدا (2004 :93– 106) ممثلة فيما يلي:

1. العمل بالتعاون مع المدرسين والمدرسة عن طريق زيارة المدرسة والاتصال بها.
2. دعم التعليم والمدارس عن طريق لاهتمام بشكل فعال بالعمل المدرسي للتلاميذ.
3. توفير بيئة تعليمية مدرسية ثرية مستقرة.
4. تقديم قدوة معنوية و خلقية في السلوك واتخاذ القرار.

5. دعم تقدير الأطفال لذواتهم عن طريق الاهتمام والرعاية.
6. تقدير مفهوم التعلم مدى الحياة وتقديم قدوة علمية عملية.
7. القراءة للأطفال ومعهم.
8. قضاء وقت أطول وأفضل مع الأطفال.
9. مراقبة إتمام الواجبات المنزلية، وتوفير الإرشاد للوصول إلى الهدف.
10. الإفادة من أفضل ما يقدمه التلفاز ثم إغلاقه، و تنمية مهارات استخدام وسائل الإعلام.

وتناولت عديد من الدراسات هذه المشاكل بهدف تعزيز دور مجالس الإباء في المدارس ومن تلك الدراسات ما قدمه ديفيز(2000 :96) ممثل في بعض الإرشادات العملية اللازمة لتطوير المشاركة بين المدرسة والأسرة والمجتمع بما يلي :

1. المدرسة بكل مرافقها مفتوحة للآباء وتقدم لهم المساعدة في أجواء ودية.
2. الاتصالات مع الآباء حول السياسات المدرسية وبرامجها أو حول أطفالهم.
3. يعامل المدرسون الآباء على أنهم مشاركون متعاونون، وليس متلقين في العملية التعليمية.
4. تعد معرفة الآباء وخبرتهم ومواردهم ضرورية لنجاح الطفل في المدرسة.
5. يعبر مدير المدرسة وإداريوها الآخرون تعبيراً نشطاً عن فلسفة المشاركة مع الأسرة، وذلك بالقول والفعل.
6. تشجع المدرسة الدعم التطوعي والمساعدة المقدمة من الآباء جميعاً من خلال اقتراح خيارات تطوعية مختلفة.
7. يستعان بوجهات نظر الآباء وخبراتهم عند تطوير السياسات وحل المشكلات على مستوى المدرسة، بل ويعطى الآباء في العديد من المدارس مسؤولية مهمة في صنع القرارات.
8. تدرك المدرسة أن أفضل طريقة لمساعدة الآباء على توفير بيئة منزلية تساعد على عملية تعلم الطفل هي إتاحة الخدمات الأساسية والمساعدة لهم.

إن اتصال أولياء الأمور بالمدرسة أمرا ضروريا لإنجاح العملية التربوية،ليس فقط على المستوى الإداري، بل على مستوى التحصيل العلمي للأبناء حيث أثبتت الدراسات أن حسن التواصل يؤدي إلى نتائج ايجابية وفاعلة. ويؤكد على ذلك دونا أوتشيد،(2004 :94) بقولة "عندما يعمل الآباء على نحو وثيق مع المدرسين والمدرسة، فإن التلميذ هو الفائز، بل ويكسب جميع الأطراف.ووفقاً لدرجة التعاون والمشاركة، يكتسب الآباء ثقة بالنفس في تعاملهم مع أولادهم، وفهماً لبيئتهم كبيئة تعلميه، ومعرفة بالبرامج والخدمات المدرسية، وراحة متزايدة في الاتصال مع المدرسة، ومشاركة أكبر في وضع السياسات التي تؤثر في تعليم أطفالهم. ويزداد احترام التلاميذ لآبائهم، ويشعرون بدرجة أعلى من الثقة في أعمالهم المدرسية ويحترم المدرسون والمدرسة وقت الآباء ويقدرونه، ويكتسبون قاعدة أساسية مشتركة للتفاهم حول نقاط القوة والضعف عند التلاميذ، وشعوراً بدعم الآباء لبرامج المدرسة".

ومن خلال التنسيق الجاد بين مجالس الإباء والمدرسة، وإيجاد السبل الحقيقية في الاتصال والتواصل والثقة المتبادلة في تحمل المسؤولية، سوف تتحقق الرسالة المنشودة من كل من المدرسة ومجالس الإباء. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إيجاد آليات مشتركة تجسد هذا التفاعل. فيما يلي :

1. إشراك الآباء في أنشطة وبرامج المدرسة.
2. إرسال مذكرات مختصرة للآباء ونماذج من أعمال أبنائهم.
3. استمرارية اللقاء والاتصال مع الآباء، وبمختلف الطرق والوسائل.
4. اشتراك مجالس الإباء في المعارض الفنية والثقافية التي تقيمها المدرسة.

ولا شك أن عملية إشراك أولياء الأمور تعتبر وسيلة أساسية لدعم تنمية الشعور بالمسؤولية (المشاركة في اتخاذ القرارات) أخلاقياً ودينياً ووجدانياً، من أجل تحقيق تعليم متميز يحقق الأهداف المشتركة بين الجميع من خلال اتخاذ القرارات الجماعية والتمويل الجماعي، وإن نجاح أداء المدرسة يمثل نجاح العلاقة التعاونية بينهما، فالآباء يحققون النجاح في شخصيات أبنائهم والمدرسة تحقق في إنجاح العملية التربوية والتعليمية والمجتمعية.

ولآن واقع تنظيم مجالس الإباء بشكلها الراهن لا يشجع على توثيق العلاقة بين الإباء والإدارة المدرسية، وهو بحاجة إلى تفعيله وفتح مجالات أوسع وإتاحة فرص عملية للمجالس حتى تتمكن من أداء دورها الحقيقي. ويمكن أن نجمل القول: إن هناك ضرورة ملحة لمشاركة مجالس الآباء في مهام وأدوار المدرسة ويمكن تحديد هذه الأدوار فيما يلي :

1. تعزيز المشاركة الإيجابية لمجالس الآباء بأهمية المسؤولية الاجتماعية إزاء أبنائهم وضرورة تفهمهم لدورهم التربوي الذي يقومون به من متابعة داخل وخارج المدرسة.
2. إمكانية مساهمة مجالس الإباء في تطوير البرامج التربوية والتعليمية التي تقدمها المدرسة من خلال ملاحظاتهم ومشاركاتهم الفعلية التي يمكن أن تظهر نقاط القوة والضعف في أداء المدرسة.
3. أن تقدم مجالس الإباء الدعم المادي والمعنوي من خلال المشاركة والمساندة التعليمية للبرامج.
4. تبادل الآراء والمشورات حول أهداف وسياسة المدرسة.
5. التضامن مع المدرسة في تذليل الصعوبات والمشاكل.إن وجدت.
6. الإحساس بالجهود التي تبذلها المدرسة من أجل الأبناء ومن ثم التفاعل والمشاركة الحقيقية.

2- منظمات المجتمع المدني :

إن المجتمعات الناجحة في القرن الحادي والعشرين سوف تقوم فيها مجتمعات تعلم تتفق مع حاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بشكل متواصل، وهي التي تستعمل كل مواردها، المادية والفكرية، الرسمية وغير الرسمية، في المدرسة وخارج المدرسة، وذلك بما يحيط الأبناء بعدد من المؤسسات الاجتماعية الداعمة. وعلى الرغم من التطورات الحادثة في المجتمعات العربية، وتلمس التغيرات هنا وهناك إلا أن فاعلية دور المجتمع المدني ممثلاً في المنظمات والهيئات والجمعيات لم ترسخ كثقافة اجتماعية لدى أفراد المجتمع، وذلك لاعتبارات ثقافية واقتصادية وسياسية. ولكن ذلك لا يعني أنه لا توجد ثقافة العمل الجماعي أو التطوعي، لكنها لم تصل أو ترقى إلى مستوى الصدارة والفاعلية داخل المجتمع حتى تمكنه من مواكبة

التغيير والتطور الحادث في البيئة المحيطة. ولقد آن الأوان للنظام التربوي أن يشرك تلك المنظمات والهيئات ويستفيد من خبراتها لخدمه المجتمع ومواكبة العملية التنموية. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال نشر ثقافة العمل الجماعي والتطوعي لدى المجتمع.

وفي هذا الإطار سعت الكثير من الحكومات إلى تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وإعطائها الكثير من الصلاحيات، ويتطلب ذلك توفير عوامل النجاح التحفيز العلاقة حيث أشارت قنديل (2005) إلى بعض العوامل التي كفلت نجاح الشراكة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم لما يلي :

1. تهيئة المناخ القانوني بصدور عدة قرارات وزارية تفسح باب التعاون بين الجمعيات والوزارة.
2. توفير آليات مؤسسية للتنسيق بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم.
3. العمل على توفير بيئة ثقافية جديدة تسمح بشراكة الجمعيات لوزارة التربية والتعليم.
4. توفير ثم تحديث قاعدة بيانات الجمعيات الأهلية.

وتعزيزاً لذلك سعت دراسة (متولي، 2001) بعنوان دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصري موضحة إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل والتي تهدف إلى توضيح "كيف يمكن تفعيل دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم في مصر في ضوء بعض التجارب والخبرات العالمية. حيث أسفرت النتائج إلى إبراز آليات تنهج نهجاً علمياً منظماً للإفادة من جهود المشاركة الشعبية ودفعها نحو مزيد من المشاركة من خلال المد الديمقراطي وتفعيل برامج الأحزاب السياسية، وبروز دور فاعل للنقابات المهنية والتنظيمات غير الحكومية، في إدارة شؤون المجتمع المدني ولعل إبراز تلك الآليات ما يلي :

أ. تحصيل مصروفات دراسية من الأهالي بنسب تتلاءم مع دخولهم.

ب. مساهمات رجال الأعمال من خلال الضرائب وعائدات المشاريع.

ج. مساهمات قطاعات الأعمال والخدمات المملوكة للدولة.

د. مساهمات البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية.

ه. إنشاء مصرف إسلامي يتولى تلقي أموال الزكاة والتي توجه إلى تمويل التعليم.

و. ترشيد مفهوم المدارس المنتجة، في قطاع التعليم الفني، وهي التي تسوق منتجاتها.

1. ويعد بناء المجتمعات المدنية والحديثة اليوم مطلب ا رئيسيا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين،فالعمل التعاوني الذي تقوم به المدرسة والمجتمع بكل مؤسساته يعمل على تمكنها من مواجهة تلك التحديات، كما أن المدرسة تمثل البيئة الحقيقية لممارسة تلك العلاقة التشاركية بينها وبين المجتمع وتوفير كل طاقاتها لأنشطة وفعاليات مؤسسات المجتمع المدني.

أن المشاركة المجتمعية يمكن أن تتم بعدة أساليب وصور، وبما يتوافق ويتكيف مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولكي تتم عملية الإصلاح المدرسي المنشود لا بد أن يكون هناك تفاعل إيجابي بين المدرسة وبين المجتمع المدني بمختلف مؤسساته، وإذا كان هناك سوء اتصال وتواصل بينهما كانت مردوداتها عكسية على العمل التربوي والتعليمي. كما تتعدد المجالات الخدمية التي تقدمها المجتمعات المحلية للمدرسة بتعدد حاجات المجتمع ومطالبها المستمرة، وتفاقم مشكلاتها بشتى أنواعها ودرجاتها، كما تتعدد الجماعات والهيئات والمؤسسات التي تقدم تلك الخدمات.

وللنهوض بالمجتمع والمساهمة في التقدم في عصر يتسم بكثير من المتغيرات، حدد أو تشيدا(2004 :128–132) مجالات الدعم، التي تقدمها مؤسسات العمل والصناعة والقادة المهنيين، لضمان حسن إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين كما يلي :

1. دعم الضرائب من أجل التعليم والاستثمار في التعليم يعني قوة عمل أفضل تعليمياً، ونوعية حياة أفضل في المجتمع، وسوق واعدة للمنتجات والخدمات. توفير تمويل أفضل للتعليم.
2. تطوير سياسات مرنة للمؤسسات تشجع الغالبية على المشاركة في أنشطة المدرسة، والسماح للآباء وغيرهم بالمشاركة في الأنشطة المدرسية خلال ساعات العمل، إتباع

سياسات حكيمة للإجازات العائلية، وتوفير الوقت للعاملين لكي يتطوعوا للعمل في المدارس

3. المشاركة في الموارد عن طريق تشجيع المدارس على تنظيم رحلات ميدانية لتلاميذها لزيارة المؤسسات، والتبرع بأجهزة الحاسوب أو غيرها من المعدات، والسماح للكبار باستخدام التقانة أو غيرها من الخدمات، وتقديم النصح والإرشاد فيما يتعلق بأمور العمل.
4. تطوير المشاركات مع المؤسسات التعليمية وإرشادها إلى احتياجات العمالة في المستقبل و تستفاد المدرسة من هذه المشاركة عن طريق الحصول على ما تحتاجه من موارد مالية، وفرص لتدريب العاملين فيها وتلاميذها.
5. المشاركة في شؤون التعليم كمجال للقيام بدور قيادي في المجتمع فالمؤسسة التي تستثمر في الأطفال والأسرة والمدارس، بشكل واضح وبحماس، تبعث رسالة قوية وواضحة مفادها أنها تهتم بمستقبل المجتمع وبعملائها عن طريق أن يصبحوا أعضاء في مجلس إدارة المدرسة، أو مشرفين وموجهين لبعض التلاميذ، أو زوار لبعض الفصول الدراسية للربط بين ما يتعلمونه في المدرسة والحياة.
6. البرهنة على قيمة التعليم عن طريق توظيف العاملين الأكفاء فقط الذين طوروا من معارفهم ومهاراتهم.

ومن ذلك أصبحت المشاركة المجتمعية ممثلة في المجتمع المدني مطلباً ضرورياً وملحاً في الوقت الراهن للإصلاح المدرسي وتفعيل كل مؤسساته المختلفة وتبني العديد من المشاريع في جوانب عدة منها التغذية المدرسية ومساندة محدودي الدخل، والأنشطة الطلابية، وتقديم المنح الدراسية، والتوسع في إنشاء بعض المرافق الخاصة بالمدرسة، ذلك مما يوثق العلاقة التشاركية بين المدرسة والمجتمع وتحقيق مبدأ التكافل والتماسك الاجتماعي.

كما في وسع مؤسسات المجتمع وهيئاته أن تستفيد من تعاونها الفعال مع المدارس. إذ تستطيع أن تصل إلى مناطق أوسع، كما أن في وسعها أن تزيد الدعم العام لأنشطتها، وأن تحقق وفراً في النفقات أحياناً باستخدامها مرافق المدارس وخبراتها.

ويمكن تلخيص المشاركة الشعبية والحكومية على شكل خطوات كم صاغها الحارثي (2003 :182) كما يلي :-

1. ضرورة اتخاذ قرار سياسي بالإصلاح التربوي على مستوى رئيس الدولة.
2. تبني مشروع الإصلاح التربوي على مستوى الحكومة ورصد الأموال اللازمة لتنفيذ خطة المشروع بجميع مراحله.
3. إشراك قطاعات المجتمع المختلفة (الزراعية، الصناعية، التجارية، الصحية، البيئية...) من مشروع للإصلاح.
4. التعاون مع وسائل الإعلام الجماهيرية في وضع السياسة الإعلامية لشرح أهداف المشروع وأهميته في بناء شخصيات الأجيال الصاعدة وفي تقديم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً : النتائج

ومن ذلك يمكن التوصل إلى أن المجتمع المحلي ممثلاً في الأفراد (خبراء ومختصين وقادة مجتمع، ومنظمات وجمعيات أهلية يمكن أن يقوموا خبراتهم في مجال التربية والاقتصاد والفنون والآداب والعلوم وتوظيفها في الانتفاع بآرائهم ومقترحاتهم في سبيل النهوض برسالة المدرسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية، وذلك عن طريق :

1. تقديم المقترحات المتعلقة بالتطورات المعاصرة من ثورة معرفية وتكنولوجية.
2. دعم حلقات النقاش والدورات التدريبية لتنمية العاملين بالمدرسة.
3. إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها المدرسة.
4. دعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالإصلاح المدرسي.
5. عقد الندوات والمؤتمرات المشتركة بين أولياء الأمور والعاملين بالمدرسة لتبادل الخبرات.
6. مساعدة المدرسة في تطوير خدماتها الداخلية للطلاب والخارجية لأولياء الأمور.
7. تنظيم زيارات ميدانية لربط الإطار النظري في المناهج بما هو عملي وتطبيقي.

8. المشاركة في دعم الاحتفالات والأعياد الوطنية والدينية والتفاعل الإيجابي مع محيط المدرسة الاجتماعي.

رابعاً: التوصيات و الخاتمة

التوصيات:

تمثل التوصيات التالية أهم ما توصلت إلية الدراسة:

1. قيام النظام التربوي بغرس مفهوم " التعليم مسئولية الجميع " وأن الأمر يتطلب عدم انفراد طرف دون الآخر كونه عمل تكاملي يتم في شكل إلية تضامن مشاركة الجميع في تحمل المسؤولية.
2. تشجيع المبادرات الفردية والعمل التطوعي الهادف الذي يضمن المشاركة الفاعلة والمنظمة.
3. التنوع في أساليب الاتصال بين المدرسة والمجتمع، وتوظيف التقنيات الحديثة لدعم المشاركة الفاعلة بين المدرسة والأسرة عن طريق البرامج والأنشطة الخدمية.
4. تجديد الأنظمة واللوائح التي تحد من إعطاء الصلاحية الكافية لمجالس الآباء للقيام بدورها الحقيقي في عملية التطوير والإصلاح المدرسي وتقديم الحلول والمقترحات.
5. تشجيع القطاع غير الحكومي (الأهلي) ومنظمات المجتمع المدني، على تقديم الدعم المادي والمعنوي.
6. تفعيل أدوار كل من الأسرة والمدرسة "كمنظومة تعليمية متكاملة" في بيئة اجتماعية و ثقافية موحدة لها أهدافها المشتركة.
7. الربط بين النظام التعليمي وحاجات السوق المحلي مما يحتم تغيير بنية المدرسة التقليدية واستبدال الأنشطة الروتينية المعتادة بأنشطة متنوعة مرنة تتم بوسائل عديدة وتتجاوز حدود المدرسة، حتى يصبح التعلم شبكة من الأنشطة المترابطة والمتجددة ليشعر جميع أفراد المجتمع بأهميتها وفائدتها فيساهمون في تمويلها.

8. توسيع قاعدة مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة في إعداد الخطوط العريضة للمناهج، والإفادة من الخبرات المتنوعة لأولياء أمور الطلاب خاصة ممن يعملون في المجال التربوي.

الخاتمة :

ترى الباحثة بان هذه التوصيات تمثل نقطة انطلاقة حقيقية لبلورة استراتيجية الإصلاح المدرسي، وبداية التفكير الجاد إزاء المعوقات والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح المدرسي ، ومحاولة لتفعيل النظام الاجتماعي وتوجهاته، من خلال تعاونه ودعمه للنظام التربوي والتعليمي مما ينعكس بشكل مباشر على التعليم المدرسي من خلال نظامه، ومعلمه، وإدارته، كما أن انجاح الإصلاح المدرسي ايضاً يرتبط بو اقع وتطور الأسرة (البيت) التي تدعم وتؤسي شخصية عقول الإبناء في ظل توحد وانسجام ثقافي بين دور الإباء ودور المدرسة، التي لاتنفصل عن الخصوصية الثقافية والمرجعية القيمية للمجتمع العربي المسلم.

وبما أن المجتمعات اليوم تمر بتحديات مستقبلية فرضتها الثورة العلمية والتكنولوجية، مما يحتم على النظام التربوي والتعليمي مواكبة تلك التطورات و إحداث تغيير جذري في العملية التعليمية والمضامين الاجتماعية والتربوية، التي باتت الأساليب التقليدية تفقد فاعليتها في تحقيق مواكبة تلك المستجدات العالمية، فأن عملية الإصلاح والتطوير التربوي هي عملية مستمرة ولا تقتصر على مؤسسة دون الأخرى داخل المجتمع. و تم التوصل إلى ضرورة تفعيل كافة المنظمات والمؤسسات الاجتماعية عن طريق طرح العديد من الآليات لاحداث المشاركة المجتمعية في عملية الإصلاح المدرسي.

وأخيراً يمكن التوصل إلى إن المجتمع أوجد المدرسة من أجل خدمة ابنائة وأعدادهم لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمر بها المجتمعات اليوم، وحتى يتحقق ذلك لابد من احداث الفاعلية والتاثير الفعلي بين الأفراد والمجتمع وقيام كلاً منهم بمسئولياته المستقبلية تجاه المدرسة و تفعيل دورها أزاء المجتمع.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، يحيى عبد الحميد (2001). التحديات الإدارية وإعداد قيادات المستقبل، القاهرة: مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية.

أحمد، سهير كامل (2001). علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية : مصر، مركز الإسكندرية للكتاب.

الحارثي، إبراهيم بن أحمد مسلم (2003). نحو إصلاح المدرسة في القرن الحادي والعشرين، الرياض: مكتبة الشقري.

الحر، عبد العزيز (2001). مدرسة المستقبل، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ،قطر، مطابع الدوحة المحدودة، الدوحة.

استيتية، دلال ملحي (2004)، التغير الاجتماعي والثقافي، عمان : الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

البسام، ابتسام(2004). مشروع اليونسكو، التعلم للجميع في الوطن العربي دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية من داكر عام 2000 حتى عام 2015م، الإسكندرية: – جمهورية مصر العربية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

البيومي، ابراهيم غانم (2006). البحث عن ثقافة التطوع في مجتمعاتنا، www. Islamonline.net.

السنبل، عبد العزيز بن عبدالله (2004). التربية والتعليم في الوطن العربي، على مشارف القرن الحادي والعشرين، دمشق: سوريا، منشورات وزارة الثقافة.

الصبحي، حمد شكر (2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

العلي، احمد عبدالله (2002). العولمة والتربية، القاهرة: مصر، دار الكتاب الحديث.

الغانم، عبد العزيز (1998). مجالس الآباء ودورها في مدارس التعليم العام بدولة الكويت دراسة ميدانية، سلسلة الدراسات النفسية والتربوية، المجلد الثالث، ديسمبر 1998.

الفوزان، عبد الله محمد (1999). التنشئة الاجتماعية والتحديات المعاصرة، مجلة رؤى، العدد الخامس، السنة الثانية، مايو 1999م.

الوباري، علي عيسى (2003). دراسة الوسائل استقطاب المتطوعين في الأعمال الاجتماعية التطوعية، مقدم للقاء السنوي للجهات الخيرية الرابع بالمنطقة الشرقية.

أماني، قنديل (2005). دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، القاهرة.

أونتشيدا، دونا، مارفين سيترون، فلوريتا ماكينزي (2004). إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين،، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

بدوي، عاطف محمد (2001). العولمة وتوجهات الهوية الثقافية في محتوى مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية العامة في ج.م.ع، دراسة تحليلية، مجلة القراءة والمعرفة، العدد4فبراير 2001.

بهاء الدين، حسين كامل (2002). مفترق الطرق، القاهرة: الشروق.

جروان، فتحي عبدالرحمن (1999). الموهبة والتفوق والإبداع،، العين: الإمارات العربية المتحدة، ط1، دار الكتاب الجامعي.

الحامد، محمد بن معجب (1426). الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة، دراسة مقدمة للمشاركة في لقاء قادة العمل التربوي المنعقد في الباحة خلال الفترة من 26-1426/1/28ه

حسن، محمد صديق محمد (2004). الشراكة الأبوية في التعليم، مجلة التربية، العدد التاسع والأربعون بعد المائة، السنة الثالثة والثلاثون.

حسين، عبد المنعم محمد (2004)، الأسرة ومنهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

خاطر، أحمد مصطفى (1999). تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في أطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

ديفيز، دون، التعليم والعالم العربي تحديات الألفية الثالثة (2000). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي.

رضا، محمد جواد (1998). العرب في القرن الحادي والعشرين تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ، مجلة المستقبل العربي العدد 4/230، مركز دراسات الوحدة العربية.

سعيد، فيصل محمد عبد الوهاب (2005). أثر الإنترنت والبث الفضائي على القيم الخلقية في المدرسة الثانوية بالمملكة العربية السعودية في عصر العولمة، مجلة كلية المعلمين، المجلد الخامس، العدد الثاني، أغسطس 2005م.

سليم، محمد الأصمعي محروس (2005). الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

شحاتة، حسن (2004). مداخل إلى تعليم المستقبل، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عبد المعطي يوسف (1999). ماذا أعددنا لتربية أبنائنا، في القرن الحادي والعشرين، المجلة التربوية، العدد 51، المجلد الثالث عشر، ربيع 1999م.

عرابي، بلال (2001). دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع، مجلة النبأ العدد63، تشرين الثاني،2001 م.

علي، نبيل (2001). الثقافة العربية في عصر المعلومات، عالم المعرفة، العدد 276، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 2001م.

عماد الدين (2000). منى مؤتمن، من التحديات التربوية العالمية المدارس ذات الخدمات الكاملة، مجلة التربية، العدد 133، 134، السنة التاسعة والعشرون، يونيو 2000م – سبتمبر 2000م.

عماد الدين، منى مؤتمن (1990). دور المجتمع في تعزيز رسالة المدرسة، مجلة التربية، العدد الخامس والتسعون، السنة العشرون، ديسمبر 1990م.

عمار، حامد (1996). الجامعة بين الرسالة والمؤسسة، القاهرة : مصر، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب.

عامر، حامد (2006). الإصلاح المجتمعي أضاءت ثقافية وأضاءت تربوية، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

فرج، عبد اللطيف حسين (2005). توظيف الإنترنت في التعليم ومناهجه، المجلة التربوية، العدد 74، المجلد التاسع عشر، مارس 2005م.

قسم السياسة التربوية والتخطيط ((اليونسكو)) (1996). مشاركة المجتمع في الإدارة التربوية، الرياض: السعودية، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

متولي، نبيل عبد الخالق (2001). دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصري: الواقع وسيناريوهات المستقبل، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، العدد 21، إبريل 2001.

مرسي، محمد منير (1998). الإدارة المدرسية الحديثة،، القاهرة، عالم الكتب.

مرسي، محمد منير (1996). الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، القاهرة: عالم الكتب.

مطاوع، إبراهيم عصمت (1997). التجديد التربوي أوراق عربية وعالمية، القاهرة: مصر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي.

وطفة،علي (1999). واقع الإصلاح التربوي القطري واتجاهاته في ضوء التحديات والتطلعات المستقبلية، مجلة التربية، العدد 28، السنة الثانية والعشرون، 1999م.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Davies, Don. Communities and Their Schools, New York, NY: Mc Graw-Hill, 1981).

Davies, Don, Family, Community and School Partnerships in the 1990s:The Good News and the Bad (Boston,MA: Institute for Responsive Education,1996.).

Ellis ,Arthur K, Introduction To The Foundation Of Education, Boston, Siomon &Schuster ,1991.

Doolan ,E.J.(2004).Systemic change and standards-based reform :An historical policy analysis of educational policy formation in New Jersey.(EdD ,Rutgers The State University Of New Jersey –New Brunswick, 2004).Dissertation Abstracts International.65,(4A,p.1191.

Riley, Kathryn and Stoll, Louise(2005). Inside-Out and Outside-In: why schools need to think about communities in new ways. Education review.vol.18, No.1. pp34-41.